

قضايا دينية محلية في اهتمامات صحافة الشيخ إبراهيم أبي اليقظان (1938-1926)

Local religious issues in the interest of the press of Sheikh Ibrahim Abu El-
(1926-1938) Yakdhan

د. خيرى الرزقي*

جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة 1 (الجزائر) Khairi2028@gmail.com

تاريخ الارسال 2018/12/31. تاريخ القبول 2020/07/20 تاريخ النشر 2021/06/01

الملخص:

يعالج المقال ثلاث قضايا دينية خطيرة في ظل السياسة الاستعمارية الهادفة إلى خلق الفوضى داخل المجتمع الجزائري، حيث كانت القضية الأولى تخص مسألة المقبرة الميزابية بقسنطينة من حيث عرض حال لها وحجج الميزابيين في امتلاكها، ونهاية القضية بعد صدور قرار مجلس الدولة فيها، أما الثانية فتعالج الاعتداءات الفرنسية المتكررة على حلقات ومجالس القرآن الكريم وذلك بعرض القضية ثم التطرق إلى ردود أفعال تجاهها، والمواقف التي كانت إزائها كموقف الشيخ إبراهيم بيوض وموقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وجمعية الحياة، أما القضية الثالثة فهي مسألة رفع الأذان خارج المسجد بغرداية، وفيها كان عرض حال لها أيضا وبعض المواقف تجاهها كموقف والي عموم الجزائر، وموقف الشيخ أبي اليقظان وباقي ردود الأفعال الأخرى، ويختتم المقال بجملة من الاستنتاجات حول هذه القضايا المطروحة وتبين هدف الاحتلال من إثارتها.

الكلمات المفتاحية: قضايا دينية؛ قضايا محلية؛ صحافة؛ الشيخ إبراهيم أبو اليقظان؛ السياسة الاستعمارية.

ABSTRACT :

The article deals with three serious religious issues under the colonial policy aimed at creating chaos within Algerian society. The first issue concerned the Cemetery of Constantine in terms of its presentation and the arguments of the Mzabis in its possession, and the end of the case after the decision of the Council of State, The second tackles the repeated French attacks on the Holy Quran workshops and councils by presenting the case and then addressing reactions to it, And attitudes that were due to the position of Sheikh Ibrahim Bayoud, position of the Association of Algerian Muslim Scholars and the Association of Elhayate, The third issue is the issue of raising the Athan outside the mosque in Ghardaia, where there was also a presentation and some attitudes towards it as a position of the PublicAlgeria's Wali , And the position of Sheikh Abi Elyakdhn and the rest of the reactions of others, and concludes the article with a number of conclusions on these issues and clarify the goal of the occupation raised.

Keywords: Religious issues; Local issues; Journalism; Sheikh Ibrahim Abu Elyakdhan; Colonial policy.

1. مقدمة:

بحكم انتماء أبو اليقظان للحركة الإصلاحية واعتباره قامة من قاماتها سواء في شمال الجزائر أو جنوبها، وبحكم شخصيته الدينية والتربوية، فقد كانت كل صحفه من الأولى وادي ميزاب إلى الثامنة الأخيرة الفرقان تتحدث عن قضايا دينية متنوعة، وهي مهمّة تشق الأنفاس في تلك المرحلة من الصدور، ورغم كل تلك الصعوبات إلا أنّ أبا اليقظان كان يهدف من وراء عمله الصحفي إلى المحافظة على الهوية الدينية والوطنية للجزائر بصفة عامّة، في وقت ازدادت فيه شراسة الاحتلال الفرنسي لضربهما معاً، فقد تطرق إلى مسائل دينية متعدّدة منها قضية المقبرة الميزابية بقسنطينة، وحادثّة الاعتداء الفرنسي على مجالس القرآن، و مسألة رفع الأذان بغرداية التي أثارت جدالاً واسعاً بين الصحف الصادرة آنذاك، فيكيف عالج أبو اليقظان هذه القضايا؟ وما هي أغراضه من وراء ذلك؟ وهل كانت صحافته تجاهها محايدة؟ أم رسم لها خط صحفي مغرض؟ و إلى أيّ درجة استطاع أن يناصر ويدافع عن هذه الحوادث؟.

2. مسألة المقبرة الميزابية بقسنطينة:

1.2 عرض حال المسألة:

أثارت قضية إنشاء طريق يمر بالمقبرة الميزابية بقسنطينة جدالاً دام لمدة طويلة بين الجالية الميزابية وبعض أطراف الجهات الأخرى كشيخ المدينة ونواب البلدية وأفراد الجالية اليهودية، وبعض النواب الفرنسيين، وكل هؤلاء وجدوا معارضة من الميزابيين بحجة احترام الأموات، وإثبات ملكيتهم لأرض المقبرة منذ سنة 1827 بعقود مشهورة في دار البلدية، ونظراً لحساسية المسألة فقد تطرق أبو اليقظان للقضية بدءاً من جريدة وادي ميزاب في عددها 34 إلى غاية جريدة الأمة بعدها 120، أي ما يقارب فترة 10 سنوات، وهذه القضية في أخذ ورد بين الأطراف المعنية، أين كان في كل مرة ينقل جديد وتفصيل الموضوع، وتواريخ اللقاءات التي جمعت الأطراف معرّجاً على وجهة نظر كل جهة، والظاهر أن الجميع مصمّم على إنجاز هذا الطريق الذي يمس بالقبور ويشق المقبرة، وهو تصرّف يمسّ بكرامة الأموات وحرمتهم، هذا ما جعل نواب بني ميزاب يرفعون عرائض الاحتجاج إلى عامل العمالة وإلى المجلس البلدي لقسنطينة، والشيء نفسه إلى شيخ المدينة مستنكرين فيها الإجراء، ومطالبين بعدم تحقيقه، وقد استحسنت وادي ميزاب -الجريدة- موقف الأصوات التي كانت ضد إنشاء الطريق والمقدرة بـ22 صوتاً مقابل 18 من المؤيدين للفكرة إذ قال أبو اليقظان: "وهي حسنة من حضرات النواب المسلمين، والإسرائيليين، وبعض الفرنسيين لا تنسى، ولكن بالرغم من ذلك فلم يزل فريق من المحبذين متمسكاً بنظريته"¹.

وفي العدد 57 من وادي ميزاب عاد أبو اليقظان للحديث عن مسألة المقبرة، أين أعلن النتيجة التي توصلت إليها اللجنة المشكّلة شهر جوان 1927 لدراسة الموضوع، إذ قال بأن: "نتيجة بحث هذه اللجنة إلى أن ظهر أثرها في 15 أكتوبر الماضي، وكانت الأغلبية الساحقة في المجلس بجانب الميزابيين، لم نقف حقيقة كيفية بحث اللجنة، ولا على سير مفاوضة المجلس أخيراً، غير أنه بلغنا أن المناقشة كانت حادة للغاية"².

وهنا راح أبو اليقظان يندّد ويلقي باللوم والعتاب على من أراد شق الطريق داخل المقبرة، وانتهاك حرمة الأموات، ووصفهم بصفات منها المتعسفون الانتفاعيون... الخ، وقد عادت مسألة المقبرة الميزابية الكائنة بمنطقة "الفوبور" -حي الأمير عبد القادر حالياً- بقسنطينة إلى الظهور على صفحات جريدة النور من جديد، وقبل الخوض فيها ذكرّ بماضي هذه القضية لأنها هنا تكون قد مرت عليها خمسة سنوات من ظهورها أول مرة، أين وجدت حلّها بموجب حكم صادر فيها سنة 1927، وقد تجددت سنة 1932 أين عادت في شكل آخر، إذ بعدما كانت في الماضي شق الطريق عبر المقبرة إلى المساكن المجاورة، أصبحت الآن تدور حول قضية شق الطريق داخل المقبرة الميزابية للوصول إلى المقبرة الأوروبية، وهذا ما رفضته للمرة الثانية الجالية الميزابية بقسنطينة، وأوضح أبو اليقظان فحوى القضية إذ قال: "بعد أن كانت الغاية من شق الطريق من المقبرة تسهيل المرور إلى المساكن الجديدة المجاورة الخاصة، أصبحت الغاية من الطريق من مقبرة إسلامية إلى مقبرة أوروبية بل مدّه من مقبرتين إسلاميتين، مقبرة بني ميزاب، ثم مقبرة إخوانهم القسنطينيين"³.

2.2 حجج الميزابيين في امتلاك المقبرة

- دفاعاً عن القضية عدّد أبو اليقظان الحجج التي ارتكز عليها الميزابيون ومن يدعمهم في النقاط الآتية:-
 - الحجة الأولى: أن أرض المقبرة هي ملك شرعي للميزابيين بموجب عقد صحيح يعود تاريخه إلى سنة 1826.
 - الحجة الثانية: وهي أن الميزابيين منذ التاريخ المذكور أعلاه وهم محتفظون بالمقبرة، ولم يهملوها وبالتالي لم تدخل في نطاق الملكية المشاعة.
 - الحجة الثالثة: وهي أن شق الطريق في وسط المقبرة يعني هتك حرمة الأموات، وهذا ما يناهز الجانب الديني، واستدلّ أبو اليقظان هنا ببعض الأحاديث للنبي (ص) وبعض المؤلفات مثل: جامع الشمل، والنيل.
 - الحجة الرابعة: وتتعلق بوعود الحكومة الفرنسية للمسلمين عامة في الفصل الخامس من معاهدة الاستسلام الصادرة في 1830/07/05 حول إقامة الشعائر الدينية، أما الوعود تجاه الميزابيين فهي تلك المعبر عنها في معاهدة الحماية الموقعة بتاريخ 1853/04/29⁴.
 - الحجة الخامسة: هي أن أعضاء المجلس البلدي لسنة 1927 هم أنفسهم الأعضاء لسنة 1932، وهم الذين قرّروا بالأغلبية الساحقة شهر أكتوبر 1927 بوجود احترام المقبرة الميزابية وبقائها على حالها.
 - الحجة السادسة: وتدور حول عدم تطابق فكرة إنجاز الطريق إلى المقبرة الأوروبية مع ما أعدّه المهندس الذي حدّد معالم الخريطة للطريق سواء من الناحية الفنية أو الاقتصادية، وقد علّق أبو اليقظان على هذه الحجج إذ قال: "هذه أهم الحجج التي يعتمد عليها الميزابيون ومناصرهم في هذه القضية، ولعمر الحق أن واحدة منها تكفي لإقامة الحجّة على الخصم إذا كان متحلياً بشيء من الحكمة والإنصاف"⁵.
- وبعد رفع النصح من الجالية الميزابية إلى النواب المسيحيين ببلدية قسنطينة في شأن مستجدات المقبرة عقد المجلس جلسة يوم 14 ماي 1932، أين ظهر فيه النواب المسيحيين على عكس ما وجه إليهم من نصيحة

بضرورة احترام المقبرة والأموات بها، وعلى إثر اشتداد المناقشات، انقسم المجلس إلى مؤيّد للمسألة ومعارض لها، وبالتالي ظهر فيه موقفان، الأول مساند للميزابيين في مسعاهم ، ويدعمهم في ذلك وهم النواب الأهليين ومعهم النواب اليهود، والموقف الآخر فيمثلّه النواب المسيحيون الذين يجسدون الأغلبية بحكم قوانين تكوين المجلس وسير أعماله، وهنا انتفض الشيخ أبو اليقظان انطلاقاً من عدم العدل في التمثيل النيابي -أقلية أوربية مسيحية تمثل الأغلبية في المجلس- وأغلبية جزائرية تصل إلى 6 مليون نسمة تمثل بأقلية إذ دعا إلى إعادة النظر في آليات تشكيل المجالس النيابية، وانطلاقاً من هذه المعطيات فقد فاز النواب المسيحيون على حساب النواب الأهالي رغم مساندتهم من قبل النواب اليهود متعللين في ذلك بضرورة فتح طريق يشق المقبرة الميزابية وصولاً إلى المقبرة المسيحية رغم "أن لهؤلاء طريقاً أقوم وأقصر وأحق بالسلوك، ذلك هو الطريق الموازي للحائط الشمالي من مقبرة المسلمين"⁶، ورغم كل هذا التدافع إلا أن ميزابيين قسنطينة اقترحوا على البلدية حلاً وعبروا عن استعدادهم بترك بقية الأرض التي ليس بها قبور إذا كانت في حاجة إليها، ومهما كان فإن النواب المسيحيين في المجلس البلدي قرروا عكس ذلك.

3.2 نهاية مسألة المقبرة وقرار مجلس الدولة فيها :

كانت نهاية مسألة المقبرة الميزابية بقسنطينة أن أبطل مجلس الدولة لقرار شيخ مدينة قسنطينة المتعلق بنزع ملكية المقبرة، وذلك بناءً على طلب تقدم به السيد عوشت عمر بن بكير وآخرون بصفتهم من كبار جماعة الجالية الميزابية بقسنطينة، وقد جاء قرار الإبطال في الجلسة المنعقدة يوم 1937/04/23 ، وبذلك وضع حداً لنزاع كان قد عمّر طويلاً⁷ إذ يعود قرار شيخ مدينة قسنطينة إلى تاريخ 1932/10/11، وعند انتهاء المسألة نهائياً نشر أبو اليقظان مقالاً في جريدة الأمة بقلمه شكر فيه كل من ساند القضية من بدايتها إلى نهايتها من ممثلين عن الجالية الميزابية، ونواباً بالبرلمان، وصحف سواء كانت عربية أو فرنسية، ومحامين... الخ⁸، كما نشرت جريدة الأمة النص الكامل لقرار مجلس الدولة ، والذي يحمل رقم 36422 بقسم النوازل، ومنه نخلص إلى أن الجماعة التي كانت تمثل الجالية الميزابية في هذه المسألة هم عشرة أفراد إلى جانب ممثلهم عوشت عمر بن بكير وهم على التوالي: باعلي سعيد بن محمد بن عمر، عطفراوي الحاج محمد بن الحاج إبراهيم بن صالح بن الحاج موسى، الشرح عيسى، نعلوني صالح بن بكير، السيد داود، إبراهيم بن أحمد بن الشيخ، الشيخ دبور علي بن عيسى، بلو إبراهيم بن داود، السيد دادي بابة عمر بن داود، و قبل القاضي بقبول تدخل أسماء أخرى منهم الشيخ بيوض الحاج إبراهيم، إلى جانب بعض الأسماء الأخرى ذكرتهم الأمة في عددها رقم 123، وقد التزمت محكمة مدينة قسنطينة بدفع رسوم التقاضي كاملة، وعن قرار مجلس الدولة قال أبو اليقظان: "ليبقى وثيقة رسمية يرجع إليها كل من يهّمه أمر مقابر المسلمين في الجزائر"⁹، وبهذا طويت مسألة المقبرة الميزابية بقسنطينة أين نسجل وقوف صحف أبي اليقظان إلى جانبها.

3. الاعتداءات على مجالس القرآن:

1.3 عرض الحادثة :

كانت السياسة الفرنسية في المجال الديني¹⁰ هدفها منع تحفيظ القرآن الكريم بالدرجة الأولى لذلك اعتمدت على أساليب قمعية ضد رجاله والوقوف ضد كل أنشطتهم وطرقهم في تعليمه عبر كامل أنحاء الوطن، فقد كانت مناطق الجنوب الجزائري قد عانت الكثير من هذه السياسة، ولعلّ منطقة ميزاب كانت الأكثر استهدافاً لاحتضانها الحركة الإصلاحية، ووجود رموز الإصلاح هناك، إضافة إلى ما تتمتع به من مميزات وتقاليد ونظم محكمة في الحفاظ على الهوية الدينية، وجهود لتحفيظ القرآن، كما أن وجود قامات الإصلاح من أمثال الشيخ بيوض إبراهيم وأبو اليقظان وغيرهما، جعل من ساسة الاحتلال التفكير في إعداد مخططات قد تفشل من خلالها مشروع هؤلاء ومن أجل ذلك أطلقت الإدارة الاستعمارية العنان لقادتها بغية إخماد صوت الإصلاح، إذ كانت كل جهود الاستعمار منصبّة حول محاربة تدريس القرآن، ومن أمثال تلك المواقف ما كان من اعتداء على أحد مجالسه أين تطرقت جريدة الأمة للحادثة في حينها، ففي شهر جانفي من سنة 1937 اعتدى أعوان الإدارة الاستعمارية على مجالس الذكر، وسجنوا وغرّموا أعضاء من جماعة الضمان بغرداية، وهنا صرّح أبو اليقظان قائلاً: "مؤامرة خبيثة ومكيدة شيطانية بغیضة حاكتها أصابع التبشير والجمود والجحود والتعسف العسكري ... وبعض المبشرين"¹¹.

ومن هنا يتضح أن هدف السياسة الفرنسية هو هدم مقومات الأمة الدينية أولاً بدءاً بالقرآن الكريم، ومن خلال تتبع تواتر صدور جريدة الأمة فإننا نلمس تلك الغيرة على الدين وأوضحت بقلم أبي اليقظان أن المجلس القرآني المعتدى عليه لم يكن يتكوّن من المتأمرين على أمن فرنسا وسلطتها في الجزائر، وإنما كان يتكوّن من رجال أتقياء يتدارسون القرآن في وضوح النهار "جعلوا من أبدانهم حلقة مترابطة، وأرواحهم تسبح في الملكوت تتدبر فيما تتلوه ألسنتهم من الآيات والذكر الحكيم"¹².

ورغم هذا الجو السائد إلا أنّ أعوان إدارة الاحتلال في غرداية دنّسوا حرمة المجلس، وعنفوا من كان فيه دون مراعاة لحرمة السنن أو قدسية القرآن، ومن الذين كانوا حاضرين في المجلس الحاج كربوش رئيس مجلس العزّابة آنذاك، والشيخ أحمد مصباح وهو رئيس دار التلاميذ، وقاضي بالمحكمة الإباضية بقسنطينة سابقاً، وحينها حملت الإدارة مسؤولية انعقاد المجلس للسيد بابكر وبغباشة أحمد وزجت بهما في السجن، وتوضيحا لما قد تزعمه الإدارة حول الحادثة، وتفادياً لأي لبس حول الموضوع، أوردت الأمة ما نصه: "...تتعقد نظائر هذا المجلس الديني على الدوام، والاستمرار قبل الحادث وبعده، وعلى النظام والقانون المتبع انعقدت، ولكن شاءت السلطة أن تخرج هذا المجلس عن العرف المألوف وهنا يظهر سر المؤامرة"¹³.

ومما أثار الغرابة في هيئة تحرير الأمة أن هذا الاعتداء جاء في وقت كانت فيه العراق ومصر وسوريا تحتفل بأعياد الحرية، وأثناءها أهينت كرامة الدين في الجزائر، وأن الاعتداء جاء معاكساً لتوجه الحكومة الشعبية الفرنسية

التي أوصت بحسن معاملة مسلمي المستعمرات، كما أنّ هذه الاعتداءات جاءت في وقت كان فيه سكان ميزاب ينتظرون ردود اللجنة البرلمانية الفرنسية التي زارت المنطقة على المطالب التي رفعوها لها، ورغم كل هذا إلا أنّ الاعتداء وقع، ونظراً لقوة تأثير الاعتداء على مجلس القرآن في نفسية الشيخ أبي اليقظان، راح يشبّه ذلك بعهد محاكم التفتيش أثناء العصور الوسطى، منتقداً موقف الحكام الفرنسيين في باريس، ناهيك عن الجزائر في عهد فرنسا الديمقراطية.

2.3 ردود الأفعال تجاه الحادثة :

ترك الحادث ردود أفعال كبيرة في عامة القطر الجزائري، فأرسلت العرائض وبرقيات الاحتجاج إلى الدوائر الرسمية في غرداية، وفي الأغواط، ولدى الولاية العامة، وكذلك لوزارة الداخلية، ووزارة العدل، وإلى الحاكم العام بالجزائر "فيوليت"، ولم تترك هذه البرقيات طريقاً إلاّ وسلكته ممّا يدل على الوحدة بين جميع عناصر المجتمع الجزائري ومن بين المواقف التي كانت تجاه الحادثة نذكر ما يلي :

* موقف أبو اليقظان (جريدة الأمة) :

كان موقف جريدة الأمة بقلم أبي اليقظان قد عبّرت عنه بصريح العبارة فيما يلي: "ونحن نحتج احتجاجاً حاراً ضد هذا الاعتداء بكرامة الدين وقداسة القرآن الكريم، ونرجو من المراجع العليا أن توقف المعتدين عند حدودهم، وأن تجعلهم عبرة لمن تحدّثه نفسه بتلطّيح سمعة فرنسا بهذه البلاد"¹⁴.

* موقف الشيخ إبراهيم بيوض وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

من المواقف الأخرى المنددة بالحادثة كان موقف الشيخ إبراهيم بيوض الذي كان أثناءها في رحلة إلى باريس، وبعد عودته مباشرة عبّر عن استهجانته، واستنكاره للحادثة ولام جميع الأطراف الساكّنة والتي لم تتخذ موقفاً منها، وفي ذلك نشرت الأمة قائلة: "كان فضيلة الشيخ إبراهيم بيوض عند وقوع الحادثة في سياحة لباريس وعندما رجع واستقرّ به النوى بالقرارة انتهز ليلة 15 شعبان فرصة للاحتجاج على ذلك الاعتداء، وإقامة الحجّة على الجاهلين أو المتجاهلين..."¹⁵، وفي الوقت ذاته استهجن الشيخ بيوض بعض أعضاء العزّابة على مساندتهم للقائد الفرنسي بغية الحصول على بعض الامتيازات، والإغراءات، واستنكر العريضة التي وجهوها إلى الدوائر الفرنسية ومطالبتهم بغلق وحل مدرسة وجمعية الحياة في نيّة منهم تهدف إلى عرقلة عملية الإصلاح في الجنوب، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد ساندت الميزابيين في حادثة الاعتداء على مجلس القرآن¹⁶ ووجهت احتجاجها إلى الحاكم الفرنسي والذي جاء فيه: "نحن باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نحتج بكل قوّة ضد الاعتداء الفظيع والامتهان الجارح لكرامة الدين الإسلامي، وحرمة القرآن العظيم في شخص إخواننا بني ميزاب باعتقال سيدين منهم في السجن وهما الأستاذ صالح بابكر رئيس جمعية الإصلاح ومدير مدرستها بغرداية، والسيد بعباغة أحمد بن حمّة نائب الرئيس والعضو العامل بجماعة الضّمان، وبتغريم ستة من أعضاء جماعة الضّمان في وقت أدائهم لواجب ديني محض من قراءة القرآن الكريم وتوزيع الصدقات"¹⁷.

* موقف جمعية الحياة :

هناك احتجاجات أخرى جاءت من جمعية الحياة موجّهة للدوائر الرسمية الفرنسية منها ما نصه: "سعادة الكومندان [كذا] حاكم التراب العسكري بالأغواط، إن جمعية الإصلاح في قلق عظيم مما أبدته السلطة من سجن رئيسها، ونائبه لأجل قراءة القرآن، وطلب الغيث، فنحتج ضد ذلك وضد عبث القائد بأمر الرعية والحكومة والوطن وسيأتيكم التفصيل كتابة"¹⁸.

وعند تتبع الأحداث وردود الأفعال نجد أن نص البرقية نفسه قد أرسل إلى الوالي العام بالجزائر ، وإلى وزير الداخلية بباريس في خطوة نوعية لتبليغ الاحتجاج بعدما فقد الأمل من الاحتجاج على المستوى الداخلي، وزيادة في التصعيد على أعلى المستويات دفاعاً عن الدين والوطن، وقد أوردنا هذه النماذج من المواقف على سبيل المثال لا الحصر، لأن هناك مواقف أخرى جد مشرفة تندد بما وقع من اعتداء على حلقة تدارس القرآن الكريم، وهذا ما يشجع الحركة الإصلاحية بميزاب للمضي قدماً في الدفاع عن الهوية الدينية ، والوطنية للجزائر ، في وقت ضيّقت إدارة الاحتلال كل المنافذ محاولة - عبثاً - نحو مقومات الشخصية الجزائرية.

4. مسألة رفع الأذان بغرداية (وادي ميزاب):

1.4 عرض المشكلة :

من المسائل الدينية الأخرى التي كانت تظهر من حين لآخر في وادي ميزاب بين المالكية والإباضية قضية رفع الأذان "التكبير" للصلاة من يوم الجمعة إلى درجة إحداث فتنة بين الطرفين، ومثل ذلك ما وقع سنة 1930 ، أين ظهرت خلافات حول الموضوع¹⁹ وهذا ما تطرقت إليه جريدة المغرب اليقظانية، ونقلت وقائع الحدث منذ أعدادها الأولى، وأوضحت أصل المشكلة، وما هو متعارف عليه حسب العرف في قضية بناء المساجد والأذان.

2.4 موقف والي عموم الجزائر من المسألة :

رفعت المسألة آنذاك إلى السلطات الإدارية لإيجاد الحلول لها ، حيث بثّ في الخلاف والي عموم الجزائر²⁰ الذي أعرب عن اهتمام إدارته بحقوق المالكية منذ 1830، وحقوق الإباضية منذ 1882 مع احترام واجبات ديانة الفريقين، وأفصح أن الأذان الذي تقيمه المالكية للصلاة يوم الجمعة هو موافق للسنة، ولا تشويش له على الإباضية في إقامة شعائرهم الدينية، وعليه أصدر الأوامر التالية:

- للمالكية حرية إعلان الأذان، وإقامة الشعائر الدينية في المسجد الذي يملكونه في ضاية بن ضحوة .
- للمالكية حق إقامة الشعائر الدينية داخل المساجد التي يملكونها بغرداية، وينادون بكل حرية بالنداء المعروف في الأوقات العادية "الصلاة، الصلاة" كما يمكنهم رفع الأذان "التكبير" يوم الجمعة وقت الصلاة ، و تبه رئيس مكتب غرداية في الإعلان الذي وجهه للفريقين أن الأذان يكون داخل ديار الصلاة، وهو ممنوع خارجها إلا في مسجد ضاية بن ضحوة أين يسمح بالأذان خارج المسجد.

3.4 موقف أبي اليقظان :

كموقف من أبي اليقظان الهادف إلى تحقيق وحدة المجتمع الجزائري بغض النظر عن التوجه المذهبي، فقد شكر المصلحين من الطرفين على الجهود المبذولة في حل المشكلة، واعتبر أن الرأي المتوصل إليه من قبلهم، ومن قبل الإدارة الفرنسية كونه لم يخرج عن الكتاب والسنة، وتوجه بالنصح للطرفين -المالكية و الإباضية- إذ قال: "ونصح الطرفين أن ينزلا على هذا الحكم السديد، وأن لا تحدثهم أنفسهم بالخروج عنه إلى ما لا طائل تحته إلا ما يزعج الدين ويشوش راحة المسلمين، وألا يصغوا إلى المشوشين الذين لا يهمهم الأمر"²¹.

وبهذا الموقف من أبي اليقظان برز كونه مصلحاً هادفاً إلى وحدة صفوف المجتمع في القطر الجزائري، داعياً إلى تجاوز الخلافات المذهبية، نابذاً نعرات التطرف والتفرقة، معتبراً أن المالكية و الإباضية على دين واحد وهو الإسلام، كما وقف موقف مقدّم المعلومة الصحفية الحقيقية، ومكذباً لكل الإشاعات التي أثّرت حول الموضوع الهادفة إلى إثارة الفتنة والتشويش، والتي نشرتها صحف بعينها إلى أن وصل الخبر إلى غاية مدينة لوزان أو كما قال أبو اليقظان، منوهاً في الوقت نفسه بدور العلماء والمصلحين، مع تصحيح بعض وجهات النظر، وإبداء وجهة النظر الحقيقية التي يريدتها²².

4.4 ردود الأفعال:

لقد تركت مسألة رفع الآذان في غرداية بين المالكية والإباضية ردود أفعال كثيرة، وعلى الخصوص في الصحافة العربية، رغم صدور منشور الولاية العامة بتاريخ 23 جوان 1930 والذي حلّ الخلاف، ورغم صدور بيان توضيحي على صفحات جريدة المغرب اليقظانية حول المسألة، ومن الصحف التي اهتمت بالموضوع وأعطته طابعاً تفرقياً بين الفريقين -حسب أبي اليقظان وكما وقفنا عليه - كانت جريدة البلاغ الجزائري التابعة للطريقة العلوية²³، ومن خلال تتبع الحدث على صفحاتها فيظهر أن أبا اليقظان في انتفاضة عنيفة لما آل إليه الموضوع من بث للصراع والخلاف، والتفرقة بين المالكية والإباضية، وهو في الوقت ذاته الباحث عن وحدة الصف، فتكفل شخصياً بالرد عن هذه الكتابات المغرضة، وتوضيح القضية أكثر، وإبراز خطورة الخوض فيها، إذ قال: "كنا نظن أن مسألة الآذان بغرداية قد حسمت واستؤصلت جرثومتها اللّعينة بصدور منشور الولاية العامة في 23 جوان الماضي وقد علقنا على حسها كل أمل في نزول الوفاق والاتحام بين إخواننا الإباضية والمالكية بغرداية منزل الشقاق والخلاف، فإذا بأرباب الأغراض والغايات السافلة يتخذون من ذلك المنشور مادة لإلهاب نار العداوة والبغضاء بين الفريقين الشقيقين اللذين تجمع بينهما رابطة الإسلام ورابطة الحوار، ورابطة المصالح ورابطة الآلام"²⁴.

ويبدو أن تصريح أبي اليقظان كان تصريحاً موحداً للصفوف، داعياً إلى تجاوز الخلافات وعدم إعطائها أكثر من أصل مشكلتها، وعدم إعطاء أبعاد دينية أخرى حفاظاً على عنصر الوحدة، وفي الوقت نفسه كشف تصريحه تلك الأقلام المغرضة، والتي تصب في خانة سياسة التفرقة الفرنسية وأشار أبو اليقظان بأن هذه الأقلام لم تكثر

بمنشور الحكومة، ولا بأراء المصلحين والعقلاء، ولا بمصلحة المسلمين العامة في تلك الظروف، واعتبر أن كل هذا يؤدي إلى إثارة الفتنة بوادي ميزاب.

5. خاتمة :

مما سبق نخلص إلى أن قضية المقبرة الميزابية بقسنطينة دافعت عنها صحف أبي اليقظان من بدايتها إلى نهايتها قرابة فترة 10 سنوات إلى أن أعلن مجلس الدولة بطلان حكم شيخ مدينة قسنطينة، وبقيت تحت إدارة الجالية الميزابية، وعند حادثة الاعتداء على مجلس القرآن بغرداية اهتزت كل نواحي القطر الجزائري لأن الأمة أهينت في دينها، فقد انبرى قلم أبو اليقظان شخصياً للحادثة، عارضاً حالها ومندداً بها، ناقلاً في ذلك مواقف مستنكرة مثل موقف جريدة الأمة وهيئة تحريرها، وموقف الشيخ إبراهيم بيوض، وموقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحت قيادة رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكذلك موقف جمعية الحياة بالقرارة، وكلها اشتركت في إرسال بريات الاحتجاج والمطالبة بدءاً من الدوائر الفرنسية الرسمية بالداخل إلى غاية مقر الحكومة في باريس ووزارة الداخلية ووزارة العدل.

كما وقف أبو اليقظان في جريدته المغرب موقف الموحد للصفوف بعد وقوع حادثة غرداية في مسألة أخرى وهي قضية رفع الأذان بين المالكية والإباضية، أين تدخل العلماء والمصلحون بالتنسيق مع الإدارة الفرنسية، حيث صدر بيان لحل المشكلة بين الطرفين، وهذا ما دعا إليه أبو اليقظان قصد الالتزام به، داعياً في الوقت ذاته الأعلام الصحفية المغرزة إلى التهدئة في كتاباتها.

6. قائمة المراجع:

- بدون إمضاء، "بيان حقيقة"، وادي ميزاب، العدد34.
- بدون إمضاء، "سقياً لكم يا أنصار الحق"، وادي ميزاب، العدد57.
- بدون إمضاء، "مقبرة بني ميزاب بقسنطينة في خطر"، النور، العدد38.
- عبد الرحمان بن عمر، "مقبرة بني ميزاب في قسنطينة في خطر"، النور، العدد42.
- بدون إمضاء، "بشرى"، الأمة، العدد120.
- بدون إمضاء، "نص حكم مجلس الدولة في مقبرة قسنطينة"، الأمة، العدد123.
- بدون إمضاء، "اعتداء فظيع بغرداية"، الأمة، العدد136.
- بدون إمضاء، "صدى اعتداء حادثة غرداية بالقرارة"، الأمة، العدد143.
- بدون إمضاء، "احتجاج جمعية العلماء على انتهاك حرمة الدين بغرداية"، الأمة، العدد137.
- بدون إمضاء، "حادث أسيف بين أهالي غرداية"، المغرب، العدد02.
- أبو اليقظان، "أحوال داخلية، تكذيب إشاعة"، المغرب، العدد04.
- بدون إمضاء، "أحوال داخلية"، المغرب، العدد10.

- بدون إمضاء، "بطشة الحق الكبرى"، المغرب، العدد16.
 - حميد قرتيلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2009.
- ملاحظة: المقالات غير الموقعة "بدون إمضاء" هي للشيخ إبراهيم أبي اليقظان .

7. الهوامش:

- ¹ - بدون إمضاء: "بيان حقيقة"، وادي ميزاب، العدد34.
- ² - بدون إمضاء: "سقياً لكم يا أنصار الحق"، وادي ميزاب، العدد57.
- ³ - بدون إمضاء: "مقبرة بني ميزاب بقسنطينة في خطر"، النور، العدد38.
- ⁴ - نصت المعاهدة في هذا المجال على ما يلي: "تطلب فرنسا خضوع المدن الميزابية ودفعهن خراجاً شعاراً لذلك الخضوع، وهي في مقابل ذلك تمنحهم حق الحماية في الطرق والمدن ... على أن فرنسا لا تريد بالمرّة التدخل في الأمور الداخلية لميزاب، بل تريد بقائها محرزة على امتيازاتها القديمة". ينظر: النور، المصدر نفسه، ص2.
- ⁵ - بدون إمضاء: "مقبرة بني ميزاب بقسنطينة في خطر"، النور، العدد38 السابق، ص1.
- ⁶ - عبد الرحمان بن عمر: "مقبرة بني ميزاب في قسنطينة في خطر"، النور، العدد42، ص2.
- ⁷ - للاطلاع على النص الكامل لقرار مجلس الدولة حول المقبرة الميزابية بقسنطينة ينظر: الأمة، العدد123(1937/06/01)، السنة3، ص3.
- ⁸ - بدون إمضاء: "بشرى"، الأمة، العدد120، ص3.
- ⁹ - بدون إمضاء: "نص حكم مجلس الدولة في مقبرة قسنطينة"، الأمة، العدد123 السابق، ص3.
- ¹⁰ - للإدارة الفرنسية أهدافاً من سياستها الدينية في الجزائر منذ بداية عملية الاحتلال إلى غاية استعادة السيادة الوطنية. حولها ينظر: حميد قرتيلي: البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2009.
- ¹¹ - بدون إمضاء: "اعتداء فظيع بغرداية"، الأمة، العدد136، ص1.
- ¹² - المصدر نفسه.
- ¹³ - المصدر نفسه.
- ¹⁴ - بدون إمضاء: "اعتداء فظيع بغرداية"، الأمة، العدد136، ص1.
- ¹⁵ - بدون إمضاء: "صدى اعتداء غرداية بالقرارة"، الأمة، العدد143، ص1.
- ¹⁶ - كانت جمعية العلماء منطلقاً للشيخ إبراهيم أبا اليقظان في تجسيد أفكاره الإصلاحية إلى غاية المؤتمر الإسلامي الأول جوان 1936، أين عبّر عن رأيه من موقفها تجاه الإدارة الفرنسية، واعتبره يصب في خانة الإدماج محذراً من ذلك، غير أنه ورغم ذلك التباعد النسبي إلا أن جمعية العلماء وأبا اليقظان ظلّا متعاضدين تجاه القضايا الوطنية.

- ¹⁷ - بدون إمضاء: "احتجاج جمعية العلماء على انتهاك حرمة الدين بغرداية"، الأمة، العدد 137 (1937/09/14)، ص 3، ع 3.
- ¹⁸ - المصدر نفسه.
- ¹⁹ - للاطلاع على المسألة ينظر: بدون إمضاء: "حادث أسيف بين أهالي غرداية"، المغرب، العدد 02 وكذلك: أبو اليقظان: "أحوال داخلية، تكذيب إشاعة"، المغرب، العدد 04.
- ²⁰ - كان جواب والي عموم الجزائر مؤرخاً بيوم 23 جوان 1930 تحت رقم 3922 ووقعه رئيس مكتب غرداية يوم 02 جويلية 1930 وأصدر الإعلان الخاص حول الموضوع للإعلام.
- ²¹ - بدون إمضاء: "أحوال داخلية"، المغرب، العدد 10، ص 2.
- ²² - من التصويبات التي جاء بها الشيخ أبو اليقظان ما كان في العدد رقم 09 من جريدة المغرب حين كتب الشيخ المولود الحافظي حول الدعوة إلى الوفاق بين المالكية الإباضية بغرداية، وقد رغبت في الاطلاع على رأيه لكن كان العدد التاسع من الجريدة من بين الأعداد المفقودة.
- ²³ - المقال منشور في جريدة البلاغ الجزائري في عددي 177 و 178 تحت عنوان "الخلاف" ويحمل توقيع (ش.س)، وقد اشتد الصراع بين جريدتي البلاغ والمغرب أين تدخل أحمد توفيق المدني للتوفيق بينهما، وقد واصل أبو اليقظان موقفه منها في العدد 18 من المغرب - عدد مفقود - وللإشارة فإن أبا اليقظان لم يتخذ من هذا السجال الصحفي ميزة له، بل كان في المقابل يناصر ويساند ويشيد بدور الصحف العربية الأخرى مثل الشهاب أو الإصلاح... الخ، والأمثلة كثيرة في هذا المضمار.
- ²⁴ - بدون إمضاء: "بطشة الحق الكبرى"، المغرب، العدد 16، ص 1.